

والدولي، ويعزز من خطورة الجرائم الرقمية التي تتجاوز الحدود الجغرافية والقانونية.

في ظل هذا الواقع، أصبح من الضروري على الدول والمؤسسات المالية والأمنية تطوير أدوات تشريعية وتقنية فعالة لمكافحة هذه الاستخدامات غير المشروعة، دون أن يؤدي ذلك إلى كبح الابتكار أو خنق الاقتصاد الرقمي الناشئ. وهو ما يضع صانعي السياسات والأمن السيبراني أمام معادلة دقيقة ومعقدة: كيف نضمن حماية المجتمع من المخاطر السيبرانية المرتبطة بالعملة الرقمية، وفي الوقت نفسه نحافظ على مزاياها الاقتصادية والتكنولوجية.

إشكالية الملئقي:

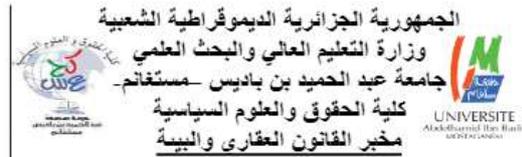
بالرغم مما توفره العملات الافتراضية والاصول الرقمية من مزايا اقتصادية الا ان استخدامها المتنامي في أنشطة غير مشروعة ،اصبح يشكل تهديدا حقيقيا للأمن السيبراني وفي ظل هذا التحدي نطرح الاشكالية التالية: كيف يمكن مواجهة الاستخدام غير الشرعي للعملة الافتراضية والاصول المالية الرقمية بما يعزز الأمن السيبراني، دون ان تُعرقَل حرية الابتكار او تحول دون الاستفادة و دعم النمو في الاقتصاد الرقمي؟

أهداف الملئقي:

يسعى الملئقي الى ما يلي:

شهد العالم خلال العقد الأخير طفرة رقمية هائلة شملت مختلف القطاعات لاسيما في مجال التكنولوجيا المالية، كان من أبرز مظاهرها ظهور وانتشار انماط جديدة من العملات الافتراضية والاصول المالية الرقمية مثل البيتكوين، الإثيريوم، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، وغيرها من الابتكارات التي أعادت تشكيل المشهد الاقتصادي والمالي العالمي. وقد أسهمت هذه العملات في تسهيل المعاملات وتوسيع افاق التجارة الإلكترونية وذلك بفضل تقنيات البلوكتشين التي تعتمد على مبدأ اللامركزية والشفافية كما أتاحت هذه العملات مزايا متعددة، أبرزها التحويل السريع للأموال، تقليل تكاليف المعاملات، تعزيز الشمول المالي، وتمكين الأفراد من الاستقلال المالي بعيداً عن الأنظمة المصرفية التقليدية.

لكن في المقابل وبالرغم من المزايا التي توفرها هذه الاصول ، فقد رافق انتشارها توسعا مقلقا،فساهمت الطبيعة اللامركزية والشفرة لهذه العملات في فتح الباب أمام استغلالها من قبل جماعات إجرامية وأطراف خبيثة في الفضاء السيبراني. فقد أصبحت وسيلة مفضلة في غسل الأموال، تمويل الإرهاب، تنفيذ هجمات الفدية، والاتجار غير المشروع عبر الشبكة المظلمة. كل ذلك يمثل تهديداً مباشراً على الأمن السيبراني الوطني



فريق مشروع البحث اسويبي الجامعي
النظام القانوني للمؤسسات التجارية ذات الشخص
الواحد ودورها في ترقية المقاولاتية وتجسيد السياسة
الوطنية للتشغيل

وتحت اشراف السيد البروفيسور عثمانى بغداد
مدير جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم
ينظم الملئقي الوطني الافتراضي/عن بعد الموسوم ب:
مكافحة الاستخدام غير الشرعي للعملة الافتراضية
والاصول المالية الرقمية لتحقيق الامن السيبراني
Google meet بطريقة التحاضر عن بعد عبر تقنيية:
<https://bmeet.univ-mosta.dz/rooms/ec1-0b6-8b1-05b/join>

يوم 2026/04/16

المشرف العام على الملئقي: أ.د فنينخ عبد القادر، عميد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المنسق العام للملئقي: أ.د زهدور كوتر، مديرة مخبر
القانون العقاري والبيئة
رئيسة الملئقي: دة مرابط حبيبة

اللجنة العلمية

رئيسة اللجنة العلمية: دة. مرابط حبيبة

اللجنة التنظيمية:

رئيسة اللجنة التنظيمية: دة/برابح هدى

ديباجة الملئقي: